التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة

د/ سرحان احمد عبد اللطيف سليمان

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية.

Email: sarhansoliman@yahoo.com

Mobil: (+20) 1225820877

المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرون للجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، –" التكامل الاقتصادي العربي"– 11–12 نوفمبر 2015.

القاهرة –مصر

المستخلص

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005، الى فتح الأسواق العربية، وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع، كخطوة عملية هامة للتحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، مما ينعكس على تطور التجارة البينية العربية ونموها، الا ان الواقع الفعلي يشير إلى تواضع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية إلى إجمالي التجارة الخارجية بالمنطقة، إذ لم تتجاوز تلك النسبة نحو 10.7٪ في عام 2013، مما يدل على تدنى وضالة التجارة الخارجية البينية للمنطقة. ويستهدف البحث بصفة رئيسية دراسة وتحليل التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة ومؤشرات كفاءتها، واثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة وذلك خلال الفترة (2000 –2013). وتتمثل اهم النتائج البحثية في: تزايد التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة بمعدل سنوي بلغ نحو 13.7٪، وبلغت درجة الانكشاف الاقتصادي للتجارة البينية بالمنطقة حوالي 8٪. فقد بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي لها حوالي 8.26٪، وقدر متوسط نصيب الفرد من هذه التجارة بنحو 114.1 دولار، يمثل حوالي 3.96٪ من نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية الكلية لدول المنطقة، وبلغ مؤشر التنوع للمنطقة نحو 0.686، ومتوسط قيمة مؤشر التركز نحو 0.374. وقد انحسرت التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة في عدد قليل من الدول العربية الأعضاء، اذ تركزت حوالي 76.1٪ منها في ثمان دول في مقدمتها السعودية بنحو 25.6٪، يليها دولة الإمارات بنحو 15.2٪، وان دولتين فقط هما قطر ومصر لم تتأثر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بمجمل التطورات الإقليمية بالمنطقة، في حين هناك ثلاث دول قد تأثرت سلباً بمجمل هذه التطورات وهي سوريا، اليمن، والأردن. وأوصى البحث بالتنسيق بين الدول الأعضاء في الإنتاج، والسياسات الاقتصادية، وتسهيل حركة التجارة بين الدول العربية للتغلب على مشكلة تركز التجارة البينية في بعض الدول، والعمل على تطوير قواعد المنشأ وزيادة نسبة المكون العربي المشترك من حوالي 50٪ إلى 75٪ للسلع المتبادلة. بالإضافة الى انشاء لجنة طوارئ للتعامل مع التطورات الإقليمية وذلك للتغلب على المشكلات الطارئة التي تعترض اقتصاداتها الدول الأعضاء، والتنسيق بين هذه الدول في وضع خطط لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تنشأ نتيجة التطورات او الكوارث وغيرها، وذلك للحد من اثارها السلبية.

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية من الأدوات الاقتصادية الهامة، لما لها من مزايا اقتصادية، من حيث خلق الفرص التشغيلية والتنمية الاقتصادية. ونظراً للأهمية الفعلية لتعزيز القدرات التجارية العربية أقامت الدول العربية عدداً كبيراً من الإجراءات والاتفاقيات التي تهدف إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل عام، وتنمية التجارة الخارجية البينية بشكل خاص، كان آخرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمعروفة اختصاراً باسم "جافتا" Great Arab Free Trade Area (GAFTA) في عام 1998، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005، كنموذج للتكامل العربي، ومدخلاً لتحرير التجارة الخارجية البينية بين الدول العربية، وانشاء اتحاد جمركي عربي مستقبلاً، مما قد يؤدى إلى فتح الأسواق العربية، وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع[2]. وكان تنفيذ الاتفاقية خطوة عملية هامة للتحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، مما ينعكس على تطور التجارة البينية العربية ونموها، حيث تعتبر التجارة البينية العربية أداة أساسية، ومدخلاً هاماً من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. الا انه على الرغم من الجهود العربية لتحرير هذه التجارة وتنميتها فان الواقع الفعلي يشير إلى تواضع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية إلى إجمالي التجارة الخارجية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ لم تتجاوز تلك النسبة نحو 10.7٪ في عام 2013[1]، رغم ان

ما رسم وخطط له من اهداف انشاء وتنفيذ الاتفاقية في تنشيط وتنمية التجارة بين الدول العربية، حيث انه كان المنتظر من التنفيذ الكامل للاتفاقية ان يؤدى إلى تخفيض أسعار الاستيراد وتسهيل تبادل السلع العربية، وبالتالي زيادة كمية الصادرات من الدول العربية المنتجة والمصدرة، كما يساعد أيضاً على تحويل جزء من واردات الدول العربية السلعية من الدول الأجنبية إلى واردات داخل المنطقة نتيجة لانخفاض أسعار الاستيراد، وبالتالي تستفيد الدول الأعضاء من مزايا التكتلات الاقتصادية، والتي أهمها اتساع السوق العربي، وتحقيق درجة أعلى من الاستقرار الاقتصادي العربي. وتضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معظم الدول العربية، فقد بلغ عدد أعضائها حتى الان 18 دولة، وتمتلك الإمكانات والقدرات الاقتصادية[8]، بما يمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من التبادل التجاري في مختلف المجالات. بيد أن هناك تحديات وصعوبات ومعوقات حالت دون استثمار تلك الإمكانات والمقومات، يظهر ذلك في ضآلة معدلات النمو السنوية للتجارة بين دول المنطقة، فقد بلغت نحو 13.7٪ خلال الفترة (2000-2013).

وإدراكاً لأهمية دور التبادل التجاري بالنسبة للدول العربية في التنمية والتكامل الاقتصادي يسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة وكفاءتها، واثار التطورات الإقليمية عليها، وذلك تمهيداً للوصول الى النتائج التي تبرز المشكلات والمعوقات التي تحول دون زيادتها، وبناء مقترحات تخص السياسات والإجراءات والتي من شأنها تنمية التبادل التجاري بين دول المنطقة، بما يتفق مع أهدافها والمأمول من تنفيذها.

المشكلة البحثية: على الرغم من تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 2005، وذلك بهدف إزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع، وإزالة العقبات الأخرى امام التجارة الخارجية البينية العربية، فان الواقع الفعلي يشير إلى تواضع نسبة التجارة الخارجية البينية منسوبة إلى التجارة الخارجية الكلية لدول المنطقة، حيث بلغت هذه النسبة نحو 11.4٪ خلال الفترة (2005-2013)، وبلغت نسبتها من الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة لنفس الفترة حوالى 8٪، مما يدل على تدنى وضآلة التجارة الخارجية البينية للمنطقة، وهو الامر الذى لا يتمشى مع اهداف انشاء وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تساؤلات الدراسة: بصفة عامة تدور مشكلة البحث حول الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما هو واقع التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهل يتناسب هذا الواقع مع ما رسم وخطط له من اهداف انشاء وتنفيذ الاتفاقية؟
2- ما هو اسهام الدول العربية الأعضاء بالمنطقة في التجارة البينية للمنطقة، وهل تتناسب هذه المساهمة مع حجم اقتصاداتها وتجارتها الخارجية الكلية؟
3- هل أسهمت الاتفاقية في زيادة التجارة بين الدول الأعضاء؟ وهل استطاعت الاتفاقية زيادة الاعتماد بين الدول الأعضاء، وقللت من درجة الانكشاف والتبعية لهذه الدول على العالم الخارجي؟
4- ما هو أثر التطورات السياسية ببعض الدول العربية على التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة، وتأثير هذه التطورات على التجارة الخارجية البينية الكلية لكل دولة عضو بالمنطقة؟
5- ما هي المشكلات والعقبات التي تعترض التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة؟ وما هي السبل لتنمية التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة بالدرجة المأمولة؟

الأهداف البحثية: يستهدف البحث بصفة رئيسية دراسة وتحليل التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها، واثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة وذلك خلال الفترة (2000 -2013)، ومن ثم يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

1- دراسة واقع التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2- تقدير مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة.
3- تحليل توجهات التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة.
4- تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة.
5- دراسة اثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، وكذلك على التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة.

6- التوصل الى أهم المشكلات التي تعترض تنمية التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، وكذلك بعض المقترحات لحلها، وذلك من خلال النتائج البحثية التي تم التوصل اليها.

الأسلوب البحثي: اعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام الأساليب البحثية الآتية:

أ – **معادلات الاتجاه الزمنى العام**: في دراسة تطور التجارة الخارجية البينية الكلية، وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية، والميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة، والوقوف على معدلات النمو السنوية لكل منها.

ب – **قياس مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**: وذلك باستخدام المؤشرات الآتية:

1- الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية بالمنطقة، والأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة.

2- درجة الانفتاح الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة، وكذلك درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول الأعضاء بالمنطقة.

3- علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية، ومعدل تغطية الصادرات البينية الكلية للواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة.

4-درجة المشاركة الاقتصادية والتبعية الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية، وكفاءة أداء العمليات التصديرية للدول الأعضاء بالمنطقة.

5-معدلات النمو السنوية ودرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، ونصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة.

6-التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية للدول الأعضاء بالمنطقة.

ج – **قياس اثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة**: وذلك باستخدام المقارنات بين متوسطات فترات الدراسة المختلفة، ومعدلات التغير السنوية لكل منها.

فرضيات البحث: يقوم البحث على الفروض التالية:

1- إن الصادرات والواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تتم بما يتناسب مع إلغاء الضرائب الجمركية بعد البدء بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2- إن إزالة الضرائب والرسوم الجمركية بحد ذاته قد لا يؤدي بشكل تلقائي إلى نمو التجارة الخارجية البينية الكلية، وهناك عقبات غير جمركية تحول دون نمو التجارة البينية.

3- تتسم الصادرات للدول العربية بعدم التنوع والتركز، مما يجعل الإنتاج تنافسياً بين الدول العربية الأعضاء بالمنطقة، ويعوق تنمية الصادرات البينية داخل المنطقة.

4- تأثرت التجارة البينية بالمنطقة سلباً بالتطورات السياسية ببعض الدول العربية خلال السنوات الأخيرة.

محاور الدراسة: يحتوي البحث على عدة محاور رئيسية وهي:

1- واقع التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2- مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
3- اتجاهات التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
4- الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
5- اثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
6- معوقات التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
7- سبل التغلب على معوقات التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

مصادر البيانات: استند البحث بصفة رئيسية على البيانات المنشورة لعديد من الجهات، أهمها: الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، والبنك

الدولي، وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة المصرية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، كما تم الاستعانة ببعض البيانات والإحصاءات المنشورة لبعض الجهات على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

النتائج البحثية

أولاً: واقع التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يمكن استعراض اهم ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة الدراسة (2013-2000)، وتم اعتبار عام 2005 سنة الأساس باعتباره عام تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك من خلال دراسة تطورها، واتجاهها الزمنى العام فيما يلي:

(1) تطور التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو 121.77 مليار دولار، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 32.55 مليار دولار في عام 2000، برقم نسبى بلغ نحو 35.6٪ مقارنة بسنة الاساس، وحد أقصى بلغ نحو 229.75 مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 250.9٪ مقارنة بسنة الأساس، أي ان التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة تضاعفت بنحو مرتين ونصف منذ تنفيذ الاتفاقية، جدول رقم (1). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 16.72 مليار دولار، يمثل نحو 13.7٪ من متوسط الفترة، جدول رقم (2).

(2) تطور الصادرات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قدر متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو 62.23 مليار دولار، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 16.16 مليار دولار في عام 2000، برقم نسبى بلغ نحو 34.6٪ مقارنة بسنة الأساس، وحد أقصى بلغ نحو 115.83 مليار دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 241.1٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (1). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 8.4 مليار دولار، يمثل نحو 13.6٪ من متوسط الفترة، جدول رقم (2).

جدول رقم (1): تطور قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (2000 -2013). (القيمة: مليار دولار أمريكي) .

البيان / السنة	التجارة الخارجية البينية الكلية		الصادرات البينية الكلية		الواردات البينية الكلية		الميزان التجاري البيني الكلى
	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي	القيمة
2000	32.55	35.55	16.60	34.55	15.95	36.64	0.65
2001	36.48	39.84	18.34	38.18	18.14	41.67	0.2
2002	40.01	43.69	20.12	41.88	19.89	45.69	0.23
2003	46.56	50.85	22.56	46.96	24.00	55.13	(1.44)
2004	63.28	69.11	34.35	71.50	28.93	66.46	5.42
2005	91.57	100.00	48.04	100.00	43.53	100.00	4.51
2006	111.13	121.36	58.25	121.25	52.88	121.48	5.37
2007	133.66	145.96	70.28	146.29	63.38	145.60	6.9
2008	182.21	198.98	94.88	197.50	87.33	200.62	7.55
2009	151.97	165.96	76.48	159.20	75.49	173.42	0.99
2010	157.72	172.24	77.21	160.72	80.51	184.95	(3.3)
2011	207.41	226.50	106.43	221.54	100.9	231.98	5.45
2012	220.09	240.35	111.54	232.18	108.5	249.39	2.98
2013	229.75	250.90	115.83	241.11	113.9	261.73	1.9
المتوسط	121.77		62.23		59.54		2.76

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(3) تطور الواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بلغ متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو 59.54 مليار دولار، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 15.95 مليار دولار في عام 2000، برقم نسبى بلغ نحو 36.6٪ مقارنة بسنة الاساس، وحد أقصى بلغ نحو 113.93 مليار

دولار في عام 2013، برقم نسبى بلغ نحو 261.7٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (1). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية 0.01 بلغ نحو 16.72 مليار دولار، يمثل نحو 13.9٪ من متوسط الفترة، جدول رقم (2).

وتشير النتائج السابقة الى ان معدلات التغيرات السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة لاتزال منخفضة، رغم تنفيذ اتفاقية منطقة الحرة العربية منذ عام 2005، ولم تصل الى المأمول والطموحات المرتقب تحقيقها. كما انها خلال السنوات الأخيرة لم تنم بمعدلات ملموسة، حيث بلغت نحو 4.4٪ للتجارة الخارجية البينية الكلية وحوالي 3.8٪ بالنسبة للصادرات البينية الكلية، ونحو 4.9٪ بالنسبة للواردات البينية الكلية بالمنطقة في الفترة (2013-2012)، جدول رقم (3).

جدول رقم (2): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (2013-2000).

البيان / رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	التجارة البينية الخارجية الكلية للمنطقة	ص^هـ = 3.63- + 16.716 سهـ (0.99-) (15.662)*	121.77	13.7	0.953	*245.288
(2)	الصادرات البينية الكلية للمنطقة	ص^هـ = 1.051- + 8.435 سهـ (0.206-) (14.067)*	62.23	13.6	0.943	*197.892
(3)	الواردات البينية الكلية للمنطقة	ص^هـ = 2.581- + 8.282 سهـ (0.626-) (17.093)*	59.54	13.9	0.961	*292.17
(4)	الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة	ص^هـ = 1.654 + 0.181 سهـ (1.055) (0.983)	2.76	6.5	0.074	0.966

ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه بالمليار دولار في السنة هـ.
سهـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، 3، .....،14.
القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة.
* معنوي عند (0.01).
المصدر: حسبت من: جدول رقم (1).

(4) تطور الميزان التجاري البيني الكلى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ان قيمة الواردات البينية الكلية هي نفسها او تساوى قيمة الصادرات البينية الكلية للمنطقة، مضافاً اليها قيمة الشحن والتأمين، ولهذا من الناحية النظرية، فان قيمة الواردات البينية الكلية يجب ألا تختلف عن قيمة الصادرات البينية الكلية، الا انه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب للسلع وأساليب التسجيل والتصنيف، الامر الذي ينتج عنه فوارق بين قيم الصادرات والواردات البينية[1]، وقد بلغ متوسط قيمة الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة خلال فترة الدراسة نحو 2.67 مليار دولار، وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ عجزاً بحوالي 3.3 مليار دولار في عام 2010، وحد أقصى بلغ نحو 7.55 مليار دولار(فائض) في عام 2008، جدول رقم (1). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجاري البيني الكلى للمنطقة خلال فترة الدراسة الى تزايد قيمة الفائض السنوي والمقدر بنحو 0.181 مليار دولار، الا انه لم تثبت المعنوية الاحصائية لذلك، جدول رقم (2).

جدول رقم (3): بعض مؤشرات التغير السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة (2013-2000).

الفترة / البيان	متوسط الفترة 2013-2000	2012	2013	معدل التغير السنوي(٪)	
				2013-2000	2013-2012
التجارة الخارجية البينية الكلية بالمليار دولار	121.77	220.09	229.75	13.7	4.4
الصادرات البينية الكلية بالمليار دولار	62.23	111.54	115.83	13.6	3.8
الواردات البينية الكلية بالمليار دولار	59.54	108.56	113.93	13.9	4.9
الصادرات البينية/ إجمالي الصادرات (٪)	9.81	9.3	8.8	٪0.06	(5.4)
الواردات البينية/ إجمالي الواردات (٪)	13.83	14.3	13.8	٪1.8	(3.5)
التجارة البينية الكلية/ التجارة الخارجية الكلية (٪)	11.41	11.2	10.7	٪1.3	(4.5)
التجارة البينية الكلية / الناتج المحلي الإجمالي (٪)	8	8.197	8.192	٪3.35	(0.06)

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.
المصدر: جمعت وحسبت من:
1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

ثانياً: مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:
يمكن استعراض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة الدراسة فيما يلي:

(1) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية بالمنطقة: بلغ متوسط الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة نحو 11.41٪، وبلغت حوالى 11.22٪ في عام 2012، ونحو 10.71٪ في عام 2013، في حين بلغ متوسط الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي الصادرات الكلية للمنطقة نحو 9.81٪، وبلغت نحو 9.26٪ في عام 2012، ونحو 8.79٪ في عام 2013، في حين بلغ متوسط الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في إجمالي الواردات الكلية للمنطقة نحو 13.83٪، ونحو 14.32٪ في عام 2012، ونحو 13.75٪ في عام 2013، جدول رقم (4).

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما يعنى وجود عوامل تحول دون زيادة هذه الأهمية، ولابد من سبل وأساليب للتغلب عليها.

جدول رقم (4): تطور الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية بالمنطقة خلال الفترة (2000–2013).

البيان / السنة	التجارة الخارجية البينية الكلية/ التجارة الخارجية الكلية ٪	الصادرات البينية الكلية/ الصادرات الكلية ٪	الواردات البينية الكلية/ الواردات الكلية ٪	التجارة الخارجية البينية الكلية/ الناتج المحلى الإجمالي ٪
2000	10.22	9.46	11.15	4.79
2001	8.61	6.96	11.35	5.47
2002	9.81	8.44	11.75	5.91
2003	10.90	9.26	13.09	6.16
2004	12.18	11.05	13.88	7.08
2005	13.29	11.71	15.62	8.39
2006	12.17	10.29	15.23	8.60
2007	12.63	10.41	16.53	8.88
2008	14.09	12.09	17.16	9.60
2009	8.87	7.31	11.31	8.93
2010	11.77	10.55	13.23	8.01
2011	13.20	11.71	15.26	8.54
2012	11.22	9.26	14.32	8.20
2013	10.71	8.79	13.75	8.19
المتوسط	11.41	9.81	13.83	8.10

المصدر: جمعت وحسبت من:
1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(2) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة:
فيما يلي دراسة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية، وكذلك شقيها الأهمية النسبية للصادرات البينية في إجمالي الصادرات الكلية، والاهمية النسبية للواردات البينية في إجمالي الواردات الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة، وذلك خلال فترة الدراسة:

(أ) **الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة:**
بتقدير الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أن الدول العربية قد تباينت فيما بينها من حيث مدى أهمية تجارتها الخارجية البينية الكلية مع بقية الدول العربية في تجارتها الخارجية الكلية، وتبين أن دولة الاردن كانت أكثر الدول الاعضاء في تركز تجارتها الخارجية مع دول المنطقة حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لتجارتها الخارجية البينية الكلية في إجمالي تجارتها الخارجية الكلية نحو 37.03٪، يليها دولة اليمن في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 25.92٪، بينما جاءت دول كل من البحرين، سوريا، عمان، السودان، لبنان، مصر، العراق، السعودية، والمغرب في المراكز من الثالث إلى الحادي عشر (10٪ فأكثر) بقيمة بلغت نحو 24.28٪، 23.32٪، 20.36٪، 19.18٪، 18.22٪، 15.8٪، 11.49٪، 10.63٪، 10.12٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر،

وفلسطين أقل الدول في تركز تجارتها الخارجية مع دول المنطقة بنحو 3.48٪، 2.74٪ لكل منهما على الترتيب، جدول رقم (5).

(ب) الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي الصادرات الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: بتقدير الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي الصادرات الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أن دولة الاردن كانت أكثر الدول الاعضاء في تركز صادراتها الكلية مع دول المنطقة حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لصادراتها البينية الكلية في إجمالي صادراتها الكلية نحو 49.64٪، يليها دولة لبنان في المركز الثاني بنحو 42.44٪، بينما جاءت دول كل من سوريا، مصر، البحرين، السودان، عمان، اليمن، فلسطين، والسعودية في المراكز من الثالث إلى العاشر (10٪ فأكثر) بقيمة بلغت نحو 36.14٪، 23.4٪، 16.05٪، 13.67٪، 13.52٪، 11.62٪، 11.51٪، 11.36٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي ليبيا، والكويت أقل الدول في تركز صادراتها الكلية مع دول المنطقة بنحو 3٪، 2.56٪ لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (5).

(ج) الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في إجمالي الواردات الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: بتقدير الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في إجمالي الواردات الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح أن دولة اليمن كانت أكثر الدول الاعضاء في تركز وارداتها الكلية مع دول المنطقة حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لوارداتها البينية الكلية في إجمالي وارداتها الكلية نحو 38.95٪، يليها دولة البحرين في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو 34.69٪، بينما جاءت دول كل من الاردن، عمان، السودان، العراق، قطر، الكويت، سوريا، لبنان، المغرب، ومصر في المراكز من الثالث إلى الثاني عشر (10٪ فأكثر) بقيمة بلغت نحو 32.82٪، 32.21٪، 24.2٪، 22.79٪، 16.31٪، 15.74٪، 13.86٪، 13.33٪، 13.11٪، 11.96٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، وفلسطين أقل الدول في تركز وارادتها الكلية مع دول المنطقة بنحو 4.22٪، 0.42٪ لكل منهما على الترتيب، جدول رقم (5).

جدول رقم (**5**): معاملات الارتباط البسيط بين الصادرات والواردات البينية والاهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (**2000 –2013**).

البيان / الدولة	معامل الارتباط(ر)	الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية للدول الاعضاء		
		التجارة البينية/ التجارة الكلية٪	الصادرات البينية /الصادرات الكلية٪	الواردات البينية/ الواردات الكلية٪
الاردن	0.947	37.03	49.64	32.82
الامارات	0.955	6.48	6.39	6.61
البحرين	0.942	24.28	16.05	34.69
تونس	0.894	8.74	9.64	8.07
الجزائر	0.898	3.48	3.05	4.22
السعودية	0.885	10.63	11.36	8.76
السودان	0.814	19.18	13.67	24.20
سوريا	0.842	23.32	36.14	13.86
العراق	0.542	11.49	3.22	22.79
عمان	0.948	20.36	13.52	32.21
قطر	0.674	8.15	5.63	16.31
الكويت	0.937	5.66	2.56	15.74
لبنان	0.884	18.22	42.44	13.33
ليبيا	0.325	4.50	3.01	7.48
مصر	0.934	15.80	23.40	11.96
المغرب	0.936	10.12	4.22	13.11
اليمن	0.989	25.92	11.62	38.95
فلسطين	(0.116)	2.74	11.51	0.42

الرقم بين الاقواس قيمة سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(3) درجة الانفتاح الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: من خلال تقدير الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في إجمالي الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة، فانه يمكن معرفة مدى تأثر اقتصاديات الدول الأعضاء بالمنطقة بالتجارة الخارجية بين كل منها، وما إذا كانت هناك درجة انفتاح لهذه الاقتصاديات عربياً، وبالتالي كلما زادت درجة الانفتاح بالنسبة للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة كلما كان

مؤشراً ايجابياً حيث يقل اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي. ويدل على درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة، وبتقدير متوسط مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح انه بلغ نحو 8٪، وتراوحت قيمته بين حد أدني بنحو 4.8٪ في عام 2000، وحد اقصى بنحو 9.6٪ في عام 2008، وبلغت حوالي 8.197٪ في عام 2012، ونحو 8.192٪ في عام 2013، وتشير هذه النتائج الى انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية الأعضاء بالمنطقة، جدول رقم (4).

(**4**) **الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة**: بتقدير معاملات الارتباط بين الصادرات والواردات البينية للدول الأعضاء بالمنطقة، كما في جدول رقم (5)، يمكن معرفة مدى أهمية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، حيث يهدف قياس مدى الارتباط والتلازم بين الصادرات والواردات البينية لمعرفة ما اذا كانت التجارة بين الدول الاعضاء تتم وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية والاحتياجات الفعلية لكل دولة، أم أنها مجرد اتفاقيات تبادلية، ومدى أهمية الاتفاقية في التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة. وبدراسة وتحليل العلاقات التلازمية بين الصادرات والواردات البينية للدول الاعضاء خلال فترة الدراسة، تبين وجود ارتباط قوى أكبر من (0.7) بين الصادرات والواردات البينية الكلية في دول كل من الأردن، اليمن، عمان، الكويت، المغرب، مصر، الجزائر، تونس، السعودية، لبنان، سوريا، والسودان حيث بلغت قيمة معامل الارتباط نحو 0.947، 0.989، 0.948، 0.937، 0.936، 0.934، 0.898، 0.894، 0.885، 0.884، 0.842، 0.814 لكل منها على الترتيب، مما يعطى أهمية كبيرة لتأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الاعضاء، في حين كان الارتباط ضعيفاً في كل من قطر، العراق، وليبيا حيث بلغت قيمته نحو 0.764، 0.542، 0.325 لكل منها على الترتيب، بينما كان الارتباط ضعيفاً في دولة فلسطين حيث بلغت قيمته 0.116 خلال فترة الدراسة. وتبين ان متوسط معامل الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية لدول المنطقة ككل بلغ نحو 0.791 لنفس فترة الدراسة. ويعتبر مرتفعاً، مما يدلل على أهمية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية في التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة.

وبدراسة علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية بالدول الأعضاء بالمنطقة، يتضح أهمية تنوع التبادل التجاري بين الدول الاعضاء، وعدم تمركزها في التبادل الثنائي، مما قد يحقق زيادة أكبر في التجارة الخارجية البينية الكلية، ويعود بالمكاسب الاقتصادية على جميع الدول، وهذا قد يحتاج للتنسيق بين الدول الأعضاء في الإنتاج والسياسيات الاقتصادية لإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية وتيسير حركة التجارة وزيادة القدرات التنافسية للسلع المتبادلة لتحل محل السلع المتداولة الأخرى بين الدول العربية مع بقية دول العالم.

(**5**) **درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول الأعضاء بالمنطقة**: بتقدير الأهمية النسبية لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة في قيمة الناتج المحلى الإجمالي لكل منها خلال فترة الدراسة، يمكن معرفة مدى الانفتاح الاقتصادي بين الدول الاعضاء، ومدى اعتماد كل دولة على غيرها من الدول بالمنطقة. وبدراسة وتحليل درجة الانفتاح الاقتصادي للدول الاعضاء بالمنطقة، تبين وجود تباين واختلاف بين الدول في هذا المؤشر، حيث تبين ان سبع دول كانت قيمة المؤشر مرتفعة نسبياً (٪10 فاكثر)، في مقدمتها دولة الأردن، حيث بلغت قيمة درجة الانفتاح الاقتصادي على غيرها من الدول الأعضاء بالمنطقة نحو 33.11٪، يليها دولة البحرين، بنحو 28.69٪، ثم تأتى عمان بنحو 19.72٪، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من اليمن، سوريا، العراق، ولبنان، بقيمة بلغت نحو 14.25٪، 12.37٪، 10.37٪، 10٪ لكل منها على الترتيب، في حين كانت درجة الانفتاح الاقتصادي متوسطة نسبياً (٪5- اقل من 10٪) في سبع دول، هي كل من الامارات، السعودية، تونس، قطر، مصر، المغرب، والسودان، حيث بلغت قيمة درجة الانفتاح الاقتصادي نحو 9.23٪، 7.92٪، 7.56٪، 6.55٪، 6.13٪، 5.93٪، 5.68٪ لكل منها على الترتيب، بينما حققت بقية الدول وعددها أربعة دول مستويات منخفضة نسبياً (٪5 فأقل) من درجة الانفتاح الاقتصادي، هي كل من الكويت، ليبيا، فلسطين، والجزائر، بقيمة بلغت نحو 4.25٪، 4.1٪، 2.16٪، 2.03٪ لكل منها على الترتيب، جدول رقم (6).

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي للدول داخل المنطقة على بعضها، وبالتالي تنخفض درجة التكامل بين هذه الدول، ويعتبر ذلك سبباً رئيساً في انخفاض قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية

بالمنطقة، ولذا لابد من إيجاد الوسائل التي تزيد من انفتاح الدول العربية على بعضها اقتصادياً، وانخفاض درجة اعتمادها على العالم الخارجي، مما يحقق امناً اقتصادياً للدول الأعضاء، ويقلل من انكشافها خارجياً.

(6) معدل تغطية الصادرات البينية الكلية للواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: يعتبر معدل التغطية عن نسبة تغطية الصادرات للواردات، ويوضح مدى تحكم الدولة في وارداتها ومدى تمتعها بقوة شرائية، وتشير زيادة هذه النسبة عن 100٪ الى ان هناك فائضاً في الميزان التجاري، لان قيمة الصادرات تكفى لمقابلة نفقات الاستيراد وتوفر النقد الأجنبي، ومن المفترض نظرياً ان معدل تغطية الصادرات البينية الكلية يساوى الواردات البينية الكلية بالمنطقة، حيث ان قيمة الواردات البينية الكلية هي نفسها قيمة الصادرات البينية الكلية مضافاً اليها تكاليف الشحن والتأمين، لكن عملياً قد توجد بعض الاختلافات نتيجة أسباب تتعلق بتسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن صادرات الدول وعدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز والاختلاف في توقيت التسجيل وتصنيف الصادرات والواردات على حدة[1].

وبدراسة معدل تغطية الصادرات البينية الكلية للواردات البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة تبين ان ست دول فقط حققت فائضاً في ميزانها التجاري البيني الكلى وهي فلسطين، السعودية، سوريا، الامارات، الجزائر، وقطر، حيث بلغ معدل التغطية نحو 728.48٪، 328.89٪، 192.28٪، 127.93٪، 124.7٪، 111.56٪ لكل منها على الترتيب. بينما حققت تسع دول معدلات تغطية بين نحو (50٪ فأكثر– اقل من 100٪) وهي كل من مصر، تونس، ليبيا، عمان، لبنان، البحرين، الكويت، السودان، والأردن حيث بلغ معدل التغطية نحو 98.75٪، 88.22٪، 80.46٪، 72.8٪، 64.22٪، 58.53٪، 53.05٪، 51.48٪، 50.55٪ لكل منها على الترتيب. في حين بلغ معدل التغطية في ثلاث دول (اقل من 50٪) وهي كل من اليمن، العراق، والمغرب حيث بلغ معدل التغطية حوالي 27.17٪، 19.32٪، 16.33٪، جدول رقم (6).

(7) درجة المشاركة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: يشير مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية الى الفرق المطلق بين الصادرات والواردات للدولة أي صافي التجارة الخارجية منسوباً الى القيمة الكلية للتجارة الخارجية، ويتراوح قيمته بين صفر وذلك عندما يكون هناك توازن تام في الميزان التجاري، وحد اعلى يساوى 100 وذلك عندما تكون الدولة مستورداً او مصدراً صافياً، ويمثل مدى مساهمة او مشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية للدول الأخرى[6].

ويتضح من دراسة وتحليل درجة المشاركة الاقتصادية للتجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة ان مصر تعتبر أكثر الدول توازناً في الميزان التجاري البيني الكلى مع بقية الدول الأعضاء بالمنطقة، حيث بلغت درجة المشاركة الاقتصادية لمصر نحو 0.63٪، يليها مجموعة الدول التي حققت توازناً نسبياً في ميزانها التجاري البيني الكلى مع بقية الدول الأعضاء، حيث بلغت درجة المشاركة الاقتصادية نحو (5٪ – اقل من 20٪) وتشمل كل من قطر، تونس، ليبيا، الجزائر، الامارات، وعمان حيث بلغت درجة المشاركة الاقتصادية حوالى 5.47٪، 6.26٪، 10.83٪، 10.99٪، 12.25٪، 15.74٪ لكل منها على الترتيب. يلى ذلك مجموعة الدول التي حققت توازناً متوسطاً في ميزانها التجاري البيني الكلى مع بقية الدول الأعضاء حيث بلغت درجة المشاركة نحو (اكثر من 20٪– اقل من 50٪) وتشمل هذه الدول كل من لبنان، البحرين، الكويت، سوريا، السودان، والأردن حيث بلغت درجة المشاركة الاقتصادية حوالى 21.79٪، 26.16٪، 30.67٪، 31.57٪، 32.03٪، 32.85٪ لكل منها على الترتيب، بينما مجموعة الدول التي حققت توازناً منخفضاً في ميزانها التجاري البيني الكلى مع بقية الدول الأخرى (أكثر من 50٪) فتشمل كل من السعودية، اليمن، العراق، المغرب وفلسطين، حيث بلغت درجة المشاركة الاقتصادية نحو 53.37٪، 57.25٪، 76.62٪، 71.93٪، 75.86٪ لكل منها على الترتيب، جدول رقم (6).

(8) التبعية الاقتصادية للدول الأعضاء بالمنطقة: يوضح مؤشر التبعية الاقتصادية للدولة مدى اعتمادها على الواردات، ويتم حسابه بتقدير نسبة الواردات في الناتج المحلى الإجمالي، وتتراوح قيمته ما بين 100 في حالة اعتماد الناتج المحلى الإجمالي للدولة بالكامل على الواردات، وصفر في حالة العكس[6].

وتبين من دراسة وتحليل درجة التبعية الاقتصادية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة، أي مدى اعتماد اقتصاد كل دولة على التجارة الخارجية مع بقية الدول الأعضاء بالمنطقة ان الأردن اكثر الدول التي

تعتمد على وارداتها من الدول العربية، حيث بلغت درجة التبعية الاقتصادية نحو 21.99٪، يليها البحرين بنحو 18.09٪، ثم عمان بنحو 11.42٪، واليمن بنحو 11.2٪، يأتي بعد ذلك مجموعة الدول التي تعتمد وارداتها على الدول الأعضاء بنحو (5٪- اقل من 10٪) وتشمل كل من العراق، ولبنان، والمغرب حيث بلغت درجة التبعية الاقتصادية نحو 8.69٪، 6.1٪، 5.1٪ لكل منها على الترتيب، بينما شملت مجموعة الدول التي تعتمد على وارداتها من الدول الأعضاء بالمنطقة بنحو (1٪- اقل من 5٪) تسع دولة وهى كل من سوريا والامارات، تونس، السودان، قطر، مصر، الكويت ليبيا، والسعودية حيث بلغت درجة التبعية الاقتصادية نحو 4.23٪، 4.05٪، 4.02٪، 3.75٪، 3.1٪، 3.08٪، 2.78٪، 2.25٪، 1.85٪ لكل منها على الترتيب. بينما اعتمدت دولتان فقط على واردتهما من الدول الأعضاء بنحو (اقل من 1٪) وهما الجزائر وفلسطين حيث بلغت درجة التبعية الاقتصادية حوالي 0.9٪، 0.26٪ لكل منهما على الترتيب. جدول رقم (6).

يتضح من النتائج السابقة الى انخفاض اعتماد الناتج المحلى الإجمالي للدول الأعضاء على الواردات من دول المنطقة، وبالتالي تبعية الاقتصاد لكل منها للخارج بدرجة كبيرة، ويتضح ذلك من انخفاض نسبة إجمالي الواردات البينية الكلية من الناتج المحلى الإجمالي للمنطقة حيث بلغ نحو 4.06٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية توسيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، إذ ان زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول سيكون على حساب وارداتها من العالم الخارجي، ويسهم في علاج التبعية التجارية للخارج التي تعانى منها معظم الدول العربية.

جدول رقم (6): مؤشرات معدل التغطية ودرجة الانفتاح الاقتصادي ودرجة المشاركة الاقتصادية والتبعية الاقتصادية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 –2013).

البيان / الدولة	معدل التغطية٪	درجة الانفتاح الاقتصادي٪	درجة المشاركة الاقتصادية٪	التبعية الاقتصادية٪	التجارة البينية/ الدخل القومي٪
الاردن	50.55	33.11	32.85	21.99	33.85
الامارات	127.93	9.23	12.25	4.05	8.42
البحرين	58.53	28.69	26.16	18.09	29.90
تونس	88.22	7.56	6.26	4.02	7.54
الجزائر	124.70	2.03	10.99	0.90	2.23
السعودية	328.89	7.92	53.37	1.85	7.74
السودان	51.48	5.68	32.03	3.75	7.17
سوريا	192.28	12.37	31.57	4.23	13.79
العراق	19.32	10.37	67.62	8.69	9.83
عمان	72.80	19.73	15.74	11.42	21.82
قطر	111.56	6.55	5.47	3.10	7.20
الكويت	53.05	4.25	30.67	2.78	4.37
لبنان	64.22	10.02	21.79	6.10	10.23
ليبيا	80.46	4.07	10.83	2.25	3.78
مصر	98.75	6.13	0.63	3.08	6.36
المغرب	16.33	5.93	71.93	5.10	6.07
اليمن	27.18	14.25	57.25	11.20	15.97
فلسطين	728.48	2.16	75.86	0.26	1.94
المتوسط	80.15	8.03	20.24	4.06	8.29

المصدر: جمعت وحسبت من:
1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(9) كفاءة أداء العمليات التصديرية للدول الأعضاء بالمنطقة: تعتبر نسبة التجارة الخارجية في إجمالي الدخل القومي مؤشراً على كفاءة أداء العمليات التصديرية، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا المؤشر يدل على زيادة عدد ونشاط الهيئات والمؤسسات التصديرية التي تعمل داخل الدولة في مجال التجارة الخارجية مع غيرها من الدول العربية، ومن ثم زيادة الصادرات بينها ودول المنطقة، مما ينعكس على زيادة الصادرات البينية الكلية للمنطقة.

ويتضح من دراسة كفاءة العمليات التصديرية للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة ان الأردن جاءت في مقدمة الدول التي حققت معدل مرتفع نسبياً في كفاءة أداء العمليات التصديرية مع غيرها من الدول الأعضاء، حيث بلغت نسبة تجاراتها البينية مع الدول الأعضاء بالمنطقة من إجمالي دخلها القومي نحو 33.85٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة، يليها البحرين بنحو 29.9٪، ثم يأتي بعد ذلك كل من عمان، اليمن، سوريا، ولبنان حيث بلغت نسبة التجارة البينية مع الدول الاعضاء بالمنطقة من إجمالي الدخل القومي نحو

21.82٪، 15.97٪، 13.79٪، 10.23٪ لكل منها على الترتيب، بينما شملت مجموعة الدول التي بلغت نسبة تجارتها البينية مع الدول الأعضاء من إجمالي دخلها القومي نحو (5٪ فاكثر–10٪) كل من العراق، الامارات، السعودية، تونس، قطر، السودان، مصر، والمغرب حيث بلغت هذه النسبة نحو 9.83٪، 8.42٪، 7.74٪، 7.54٪، 7.2٪، 7.17٪، 6.46٪، 6.07٪ لكل منها على الترتيب، في حين شملت مجموعة الدول التي بلغت نسبة تجارتها البينية مع الدول الأعضاء من إجمالي دخلها القومي نحو (اقل من 5٪) كل من الكويت، ليبيا، الجزائر، وفلسطين حيث بلغت هذه النسبة حوالى 4.37٪، 3.78٪، 2.23٪، 1.94٪ لكل منها على الترتيب كمتوسط خلال فترة الدراسة، جدول رقم (6).

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض نسبة التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة في قيمة الدخل القومي الإجمالي لكل منها، مما يدل على انخفاض عدد المؤسسات التصديرية وانخفاض كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول الاعضاء، وبالتالي انخفاضها للمنطقة ككل، حيث بلغت نسبة التجارة البينية الكلية في إجمالي الدخل القومي للمنطقة نحو 8.29٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة.

(10) معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: باستعراض معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية خلال فترة الدراسة، يتضح أن معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة تراوحت بين حد ادنى بلغ انخفاضاً قدره نحو 16.6٪ في عام 2009، وحد اقصى بلغ نحو 44.7٪ في عام 2005، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 13.7٪، بينما تراوحت معدلات النمو السنوية للصادرات البينية الكلية بالمنطقة بين حد ادنى بلغ انخفاضاً قدره نحو 19.39٪ في عام 2009، وحد اقصى بلغ نحو 52.26٪ في عام 2004، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 13.6٪، كذلك تراوحت معدلات النمو السنوية للواردات البينية الكلية بالمنطقة بين حد ادنى بلغ انخفاضاً قدره نحو 13.56٪ في عام 2009، وحد اقصى بلغ نحو 50.46٪ في عام 2005، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 13.9٪ خلال فترة الدراسة، جدول رقم (7).

جدول رقم (7): تطور معدلات النمو السنوية ومعاملات عدم الاستقرار للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة خلال الفترة (2000 –2013).

البيان / السنة	معدلات النمو السنوية٪			معاملات عدم الاستقرار٪		
	التجارة الخارجية البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية	التجارة الخارجية البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية
2000	14.14	17.98	10.39	148.75	124.81	179.81
2001	12.08	10.48	13.73	22.42	15.94	29.75
2002	9.68	9.71	9.65	13.98	17.04	10.65
2003	16.37	12.13	20.67	26.36	30.99	21.42
2004	35.91	52.26	20.54	20.85	16.47	25.48
2005	44.70	39.85	50.46	5.27	3.07	7.59
2006	21.36	21.25	21.48	1.98	0.44	4.53
2007	20.27	20.65	19.85	2.74	5.80	0.46
2008	36.32	35.00	37.79	24.11	26.74	21.37
2009	(16.60)	(19.39)	(13.56)	7.07	8.19	5.92
2010	3.78	0.95	6.65	12.50	15.83	9.05
2011	31.51	37.84	25.43	5.30	6.25	4.31
2012	6.12	4.80	7.50	3.00	2.70	3.30
2013	4.39	3.84	4.95	0.28	1.04	0.49
متوسط الفترة	13.7	13.6	13.9	8.26	8.37	7.95

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(11) درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: تشير درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية الى مدى استقرارها وثباتها النسبي، والتقلبات التي تحدث فيها، وكلما زادت قيمته دل على زيادة التقلبات وعدم الاستقرار للتجارة الخارجية، ومن ثم سيؤثر على زيادتها، ويعبر المتوسط الهندسي

لهذه النسبة عن معامل عدم الاستقرار، ويتم حساب درجة الاستقرار الاقتصادي للمتغير بتقدير النسبة المئوية للفرق المطلق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة للمتغير بالنسبة للقيمة المقدرة للمتغير[6].

وبتقدير معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة يتضح انها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو 0.28٪ في عام 2013، وبذلك يعتبر أكثر الأعوام استقراراً بالنسبة للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، وحد اقصى بلغ نحو 148.75٪ في عام 2000، وبذلك يعتبر العام الأقل استقراراً بالنسبة للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة. كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة حوالي 8.26٪. بينما تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية بالمنطقة بين حد أدني بلغ نحو 0.44٪ في عام 2006، وحد اقصى بلغ نحو 124.81٪ في عام 2000. وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية بالمنطقة نحو 8.37٪. كذلك تراوحت معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية بالمنطقة بين حد أدني بلغ نحو 0.46٪ في عام 2007، وحد اقصى بلغ نحو 179.81٪ في عام 2000. وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية بالمنطقة نحو 7.95٪ لنفس فترة الدراسة، جدول رقم (7).

وتشير هذه النتائج الى أن الواردات البينية الكلية كانت أكثر استقراراً من الصادرات البينية الكلية للمنطقة، وبصفة عامة فان التجارة الخارجية البينية الكلية وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بالمنطقة تتسم بعدم الاستقرار او الثبات النسبي خلال فترة الدراسة.

(12) نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: قدر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة خلال فترة الدراسة بنحو 114.97 دولار، يمثل حوالي 3.96٪ من نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية الكلية للمنطقة. وتراوحت قيمة نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة بين حد أدني بلغ حوالي 86.13 دولار في عام 2001، يعادل نحو 5.53٪ من نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية الكلية للمنطقة، وحد اقصى بلغ نحو 140.89 دولار في عام 2008، يعادل نحو 3.46٪ من نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية الكلية للمنطقة. جدول رقم (8)، ويتضح من ذلك انخفاض وتدنى نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة.

جدول رقم (8): تطور نصيب الفرد بالدولار من التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (2000–2013)

البيان / السنة	نصيب الفرد بالدولار		
	التجارة الخارجية الكلية (1)	التجارة الخارجية البينية الكلية (2)	(2)/ (1) ٪
2000	1196.81	102.17	8.54
2001	1558.34	86.13	5.53
2002	1468.36	98.14	6.68
2003	1504.94	109.04	7.25
2004	1790.13	121.83	6.81
2005	2320.63	132.94	5.73
2006	3006.71	121.67	4.05
2007	3403.82	126.25	3.71
2008	4066.33	140.89	3.46
2009	5237.71	88.68	1.69
2010	4008.47	117.71	2.94
2011	4597.63	132.05	2.87
2012	5622.10	112.17	2
2013	6010.96	107.07	1.78
المتوسط	3270.93	114.97	3.96

المصدر: جمعت وحسبت من:
1- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
2- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(13)) التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول الأعضاء بالمنطقة: بدراسة درجات التنوع والتركز السلعي للدول الأعضاء بالمنطقة في عام 2013، تبين ان الدول العربية الأعضاء تباينت في مؤشرات التنوع والتركز الا انها لاتزال تتصف بانخفاض في درجة التنوع في صادراتها، وبعيده عن تحقيق مستويات متوسطة من التنوع (0.5)، وذلك فيما عدا دول تونس، مصر، والامارات التي سجل بها مؤشر التنوع في الصادرات حوالى

0.531، 0.536، 0.554 لكل منها على الترتيب، وبتقدير متوسط قيمة مؤشر التنوع بالنسبة للمنطقة، فقد بلغ نحو 0.686، جدول رقم (9).

وفيما يتعلق بمؤشر التركز فقد تبين وجود درجة عالية من التركز في الصادرات في تسع دول، في مقدمتها العراق، حيث بلغ قيمة المؤشر نحو 0.981، يليها ليبيا بنحو 0.811، ثم يأتي بعد ذلك دول كل من السعودية، الكويت، عمان، اليمن، الجزائر، السودان، وقطر بنحو 0.761، 0.746، 0.62، 0.592، 0.54، 0.534، 0.519 لكل منها على الترتيب، في حين كانت سوريا اقل الدول في مؤشر التركز بنحو 0.137، ثم المغرب بنحو 0.157، ثم تأتى كل من لبنان، تونس، مصر، والأردن بنحو 0.159، 0.16، 0.161، 0.164 لكل منها على الترتيب، وبتقدير متوسط قيمة مؤشر التركز بالنسبة للمنطقة، فقد بلغ نحو 0.374، جدول رقم (9).

جدول رقم (9) مؤشرات التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2013.

البيان / الدولة	عدد السلع	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الاردن	234	0.164	0.624
الامارات	259	0.434	0.554
البحرين	235	0.356	0.702
تونس	226	0.160	0.531
الجزائر	98	0.540	0.728
السعودية	254	0.761	0.752
السودان*	84	0.534	0.793
سوريا	221	0.137	0.603
العراق	137	0.981	0.881
عمان	234	0.620	0.672
قطر	232	0.519	0.771
الكويت	233	0.746	0.783
لبنان	223	0.159	0.642
ليبيا	141	0.811	0.786
مصر	239	0.161	0.536
المغرب	245	0.157	0.682
اليمن	190	0.592	0.737
المتوسط	196	0.374	0.686

* بيانات السودان لعام 2012 اخر بيان متوفر.

المصدر: جمعت من:

1- الاونكتاد، حسب التصنيف **SITC 3 digit** (تصنيف للمستوى الثالث)

2- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ثالثاً: اتجاهات التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

فيما يلي دراسة اتجاهات التجارة الخارجية البينية الكلية، وكذلك شقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك من خلال تقدير اسهام الدول الأعضاء بالمنطقة في كل منها خلال فترة الدراسة:

(1) اتجاهات التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: انحسرت التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة في عدد قليل من الدول العربية الأعضاء، كما في جدول رقم (10)، اذ تركز نحو 76.1٪ من إجمالي التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة في ثمان دول هي كل من السعودية، الامارات، مصر، عمان، العراق، الاردن، قطر، والبحرين، واستحوذت المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى، كأكبر اسهام في قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة، حيث بلغت الأهمية النسبية لقيمة تجارتها الخارجية البينية الكلية نحو 25.55٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة، يليها دولة الإمارات بنحو 15.23٪، ثم جاءت دول كل من مصر، عمان، العراق، الاردن، قطر، والبحرين في المراكز من الثالث حتى الثامن بأهمية نسبية بلغت نحو 7.58٪، 7.02٪، 6.95٪، 5٪، 4.47٪، 4.3٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة لكل منها على الترتيب، وتوضح هذه النتائج أن السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية إسهاماً في التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة، حيث استحوذت تجارتهما الخارجية البينية الكلية معاً على نحو 40.87٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة، يرجع ذلك إلى مشاركتهما الكبيرة في الصادرات والواردات البينية للمنطقة خلال فترة الدراسة، واعتمادهما على النفط كسلعة رئيسية في هذه التجارة.

(2) اتجاهات الصادرات البينية الكلية بالمنطقة: استحوذت ثمان دول وهى كل من السعودية، الامارات، مصر، عمان، سوريا، قطر، الاردن، والبحرين على نحو 84.33٪ من إجمالي الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، في مقدمتها المملكة العربية السعودية، كأكبر دولة مساهمة في قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، بنحو 38.34٪، يليها دولة الإمارات بنحو 16.72٪، ثم جاءت دول كل من مصر، عمان، سوريا، قطر، الاردن، والبحرين في المراكز من الثالث حتى الثامن بأهمية نسبية بلغت نحو 7.37٪، 5.79٪، 5.1٪، 4.61٪، 3.29٪، 3.11٪ لكل منها على الترتيب، وتوضح هذه النتائج أن السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية إسهاماً في الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، حيث استحوذت صادراتهما البينية الكلية معاً على نحو 55.06٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، ويرجع ذلك إلى اعتمادهما على النفط كسلعة رئيسية في الصادرات البينية لكل منها، علاوة على حرية انتقال السلع بين دول مجلس التعاون الخليجي الست كأعضاء أيضا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(3) اتجاهات الواردات البينية الكلية بالمنطقة: استحوذت ثمان دول وهى كل من الامارات، السعودية، العراق، عمان، مصر، الأردن، المغرب، والبحرين على نحو 72.26٪ من إجمالي الواردات البينية الكلية بالمنطقة، في مقدمتها الامارات بنحو 13.66٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للمنطقة خلال فترة الدراسة، يليها دولة السعودية بأهمية نسبية بلغت نحو 12.19٪، ثم جاءت دول كل من العراق، عمان، مصر، الاردن، المغرب، والبحرين في المراكز من الثالث حتى الثامن بأهمية نسبية بلغت نحو 11.91٪، 8.31٪، 7.8٪، 6.8٪، 6.05٪، 5.55٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة لكل منها على الترتيب، وتبين هذه النتائج أن كل من السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية إسهاماً في الواردات البينية الكلية للمنطقة، حيث استحوذت وارداتهما البينية الكلية معاً على نحو 25.85٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة.

جدول رقم (10): تطور الأهمية النسبية لإسهام الدول الاعضاء في إجمالي التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 –2013).

البيان / الدولة	التجارة الخارجية البينية الكلية		الصادرات البينية الكلية		الواردات البينية الكلية		الميزان التجاري البيني الكلي
	القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية	القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية	القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية	القيمة بالمليار دولار
الاردن	6.09	5.00	2.05	3.29	4.05	6.80	(2.00)
الامارات	18.54	15.23	10.41	16.72	8.14	13.66	2.28
البحرين	5.24	4.30	1.93	3.11	3.30	5.55	(1.37)
تونس	2.61	2.14	1.22	1.96	1.38	2.33	(0.16)
الجزائر	2.61	2.15	1.45	2.33	1.16	1.95	0.29
السعودية	31.12	25.55	23.86	38.34	7.26	12.19	16.61
السودان	2.47	2.03	0.84	1.35	1.63	2.74	(0.79)
سوريا	4.82	3.96	3.17	5.10	1.65	2.77	1.52
العراق	8.46	6.95	1.37	2.20	7.09	11.91	(5.72)
عمان	8.55	7.02	3.60	5.79	4.95	8.31	(1.35)
قطر	5.45	4.47	2.87	4.62	2.57	4.32	0.30
الكويت	4.33	3.56	1.50	2.41	2.83	4.75	(1.33)
لبنان	2.82	2.31	1.10	1.77	1.72	2.88	(0.61)
ليبيا	2.05	1.69	0.92	1.47	1.14	1.91	(0.22)
مصر	9.23	7.58	4.58	7.37	4.64	7.80	(0.06)
المغرب	4.19	3.44	0.59	0.95	3.60	6.05	(3.02)
اليمن	3.07	2.52	0.66	1.06	2.42	4.06	(1.76)
فلسطين	0.13	0.10	0.11	0.18	0.02	0.03	0.10
الإجمالي	121.77	100	62.23	100	59.54	100	2.76

الأرقام بين الاقواس تشير الى قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

استنتاج: من دراسة اسهام الدول الأعضاء في التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، يتضح ان اهم الدول اسهاماً وهما دولتي السعودية والامارات (حيث يشكلان معاً نحو 40.8٪ من إجمالي التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة) لم تشكل التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منهما مع دول المنطقة نسبة كبيرة من إجمالي تجارتهما الخارجية الكلية مع العالم(نحو 10.6 للسعودية، ونحو 6.5٪ للإمارات)، بينما كانت دول الأردن واليمن في مقدمة الدول التي شكلت التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منهما مع دول المنطقة نسبة كبيرة في

إجمالي تجارتهما الخارجية الكلية مع العالم (نحو 37٪ للأردن، ونحو 25.9٪ لليمن)، رغم انهما لم يشكلا سوى 8.4٪ من إجمالي التجارة الخارجية البينية للمنطقة، ويرجع ذلك للأسباب الاتية:

1- كبر حجم التجارة الخارجية الكلية لكل من السعودية والامارات حيث بلغت نحو 292.8 مليار دولار بالنسبة للسعودية، ونحو 285.9 مليار دولار للإمارات، في حين اتسمت التجارة الخارجية الكلية لكل من الأردن واليمن بانخفاض قيمتها فقد بلغت نحو 16.5 مليار دولار بالنسبة للأردن، ونحو 11.9 مليار دولار لليمن كمتوسط لنفس فترة الدراسة (2013-2000)، وبالتالي كبر قيمة تجارة السعودية والامارات الخارجية الكلية مع العالم الخارجي خاصة في كونها تعتمد على تصدير النفط، الذى يشكل اهم مكونات هذه التجارة، وضالة نسبة التجارة الخارجية البينية لكل منهما مع دول المنطقة، حيث لم تشكل سوى نسبة ضئيلة.

2- اعتماد كل من السعودية والامارات على سلعة النفط بشكل رئيسي في تجارتها الخارجية البينية الكلية مع دول المنطقة، حيث يشكل النفط نحو 10٪ من قيمة التجارة البينية لدول المنطقة كمتوسط خلال الفترة (2009-2013)[1]، وتعتبر السعودية والامارات اهم الدول المصدرة للنفط لبقية دول المنطقة، حيث بلغت صادراتهما من النفط بجانب دول الكويت والعراق والجزائر نحو 92٪ من إجمالي صادرات دول المنطقة للنفط، وتعتبر الأردن (تستوفى جميع احتياجاتها من النفط من الدول المصدرة له في المنطقة) واليمن في مقدمة الدول المستوردة للنفط من هذه الدول المصدرة بجانب المغرب ومصر، بينما تشكل التجارة الخارجية البينية الكلية نسبة كبيرة من إجمالي التجارة الخارجية الكلية لكل من الأردن واليمن، حيث تصدر الأردن نحو نصف صادراتها الى دول المنطقة، (وتعتمد رئيسياً على السلع الزراعية)، وتعتمد اليمن في نحو 39٪ من وارادتها على دول المنطقة (أهمها السلع الغذائية والنفط).

3- وبذلك يمكن لدولتي الأردن واليمن كمثال زيادة حجم تجارتهما الخارجية البينية الكلية مع بقية دول المنطقة إذا استطاعت الأردن زيادة انتاجها من السلع التي تصدرها لبقية دول المنطقة، وبالنسبة لليمن يمكنها زيادة تجارتها الخارجية البينية مع المنطقة بالاعتماد أكثر وبشكل رئيسي في سد احتياجاتها المستوردة من بقية دول المنطقة.

رابعاً: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدراسة وتحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية، وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (11)، تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على اكبر أهمية نسبية في متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، بأهمية نسبية بلغت نحو 47.59٪، يليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنحو 27.36٪، ثم جاءت فئات السلع الزراعية، المصنوعات الأساسية، الآلات ومعدات النقل، المواد الكيماوية، ومصنوعات متنوعة أخرى في المراكز من الثالث حتى السابع بأهمية نسبية بلغت نحو 19.6٪، 16.93٪، 12.56٪، 9.98٪، 7.93٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة لكل منها على الترتيب.

كما تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، بإسهام بلغ نحو 47.48٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة، وشملت المصنوعات كل من المواد الكيماوية، مصنوعات أساسية، والآلات ومعدات النقل، بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت الأهمية النسبية لتلك المكونات نحو 10.8٪، 17.18٪، 8.5٪، 10.95٪، من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة لكل منها على الترتيب، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بأهمية نسبية بلغت نحو 25.93٪، بينما جاءت السلع الزراعية في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية بلغت نحو 20.25٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية بالمنطقة.

كذلك تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الواردات البينية الكلية بالمنطقة، حيث بلغ إسهامها نحو 47.7٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية بالمنطقة، وشملت المصنوعات كل من المواد الكيماوية، مصنوعات أساسية، والآلات ومعدات النقل، بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت إسهامات تلك المكونات نحو 14.33٪، 16.68٪، 11.45٪، 4.9٪ من متوسط قيمة

الواردات البينية الكلية بالمنطقة، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، السلع الزراعية بأهمية نسبية بلغت 28.5٪، 18.95٪ لكل منهما على الترتيب.

استنتاج: تشير النتائج السابقة الى انخفاض عدد السلع التي يتم تداولها ضمن التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، وتعتبر تلك من اهم المشكلات التي تعترض طريق زيادة التجارة بين الدول الاعضاء، فتماثل إنتاج السلع، يقلل من التبادل التجاري، ويفرض على الدول الاعضاء الاتجاه للخارج لسد احتياجاتها من السلع التي لم تتوفر داخلياً بالمنطقة. كما يشير الهيكل السلعي للتجارة البينية الكلية بالمنطقة إلى ارتفاع نسبة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، ويرجع ذلك إلى اعتماد دول الخليج وبعض الدول الاعضاء النفطية الأخرى في تجارتها على النفط، والذي يشكل غالبية تجارتها الخارجية، ومن ثم يجب على تلك الدول البحث بالتعاون والتنسيق مع غيرها من الدول الأعضاء الاخرى غير النفطية في تنوع إنتاج وتجارة السلع. بينما تراجعت السلع الزراعية إلى المرتبة الثالثة ضمن هيكل هذه التجارة مما يفرض على الدول العربية ضرورة التنسيق في السياسيات الإنتاجية للسلع الزراعية، لما لها من أهمية خاصة تتعلق بالأمن الغذائي العربي، ويقلل من عبء الاستيراد من الخارج، وتحقيق مكاسب مشتركة في المجالات الإنتاجية المختلفة، ويعتبر تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى مجالاً ذات أهمية بالغة، للتعاون بين الدول العربية لزيادة السلع التي يتم تبادلها من ناحية، والتنسيق بين اقتصاديات الدول الأعضاء بالمنطقة لتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الخارج.

جدول رقم (11): تطور التوزيع النسبي لهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية كمتوسط للفترة (2000 -2013).

البيان / السلعة	التجارة الخارجية البينية الكلية ٪	الصادرات البينية الكلية٪	الواردات البينية الكلية٪
السلع الزراعية	19.60	20.25	18.95
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	27.36	25.93	28.8
المصنوعات	47.59	47.48	47.7
المواد الكيماوية	12.56	10.8	14.33
مصنوعات أساسية	16.93	17.18	16.68
الآلات ومعدات النقل	9.98	8.5	11.45
مصنوعات متنوعة أخرى	7.93	10.95	4.9
سلع غير مصنفة	5.43	6.35	4.5
الإجمالي	100	100	100

يعتمد حساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على أساس التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITCRev3-3

المصدر: جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

خامساً: اثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يتناول هذا الجزء، اثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وايضاً اثار هذه التطورات على التجارة الخارجية البينية الكلية وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية في الدول الأعضاء، وذلك من حيث دراسة معدلات التغيير التي طرأت على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الكلية، والاهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الكلية والاهمية النسبية للواردات البينية في الواردات الكلية بالنسبة للمنطقة وللدول الأعضاء خلال الفترات المختلفة التي تعبر عن التطورات الإقليمية التي شهدتها الدول العربية خلال فترة الدراسة.

ولدراسة أثر التطورات الإقليمية فقد تم تقسيم فترة الدراسة الى أربع فترات:

(1) الفترة الأولى (2000–2004): وهي الفترة التي سبقت تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(2) الفترة الثانية(2005–2013): وهي الفترة التي تم فيها تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(3) الفترة الثالثة(2005–2010): وهي الفترة التي تم اختيارها للمقارنة مع فترة التطورات السياسية بالمنطقة.

(4) الفترة الرابعة(2011–2013): وهي الفترة التي شهدت التطورات السياسية في عدة دول عربية، ومن ثم اثرت على هذه الدول العربية بصفة خاصة وعلى جميع الدول العربية بصفة عامة.

ولمعرفة اثار التطورات الإقليمية تم اختيار حدثين لمعرفة تأثيرهما على التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة وعلى التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء، هما:

- **تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**: وذلك بمقارنة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للمنطقة، وللدول الأعضاء، وكذلك شقيها الصادرات والواردات البينية الكلية، بالمقارنة بين الفترتين، الأولى (2000–2004)، وهي الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية، والثانية (2005–2013) وهي فترة تنفيذ الاتفاقية.
- **تأثير التطورات السياسية بالدول العربية**: وذلك بمقارنة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للمنطقة، وللدول الأعضاء، وكذلك شقيها الصادرات والواردات البينية الكلية، بالمقارنة بين الفترتين، الأولى (2005–2010) وهي الفترة السابقة للتطورات السياسية ببعض الدول العربية، والثانية (2011–2013) والتي تخص التطورات السياسية.

وفيما يلي دراسة وتحليل اثار التطورات الاقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية (وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية) بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأيضا على التجارة الخارجية البينية الكلية (وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية) للدول الأعضاء بالمنطقة:

(أ) تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1- أثر تنفيذ الاتفاقية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: تبين ان فترة تنفيذ الاتفاقية شهدت تحسناً في الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الكلية للمنطقة، حيث بلغت نحو 11.89٪ في فترة تنفيذ الاتفاقية، بينما بلغت نحو 10.28٪ في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية، وبتحسن بلغ نحو 1.62٪، وكان تأثير الواردات البينية الكلية بالمنطقة في هذا التحسن أكبر من نظيره بالنسبة لتأثير الصادرات البينية الكلية، حيث بلغت الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في الواردات الكلية للمنطقة في فترة تنفيذ الاتفاقية نحو 14.61٪، في حين بلغت مثيلتها في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية نحو 12.2٪، بتحسن قدره نحو 2.41٪، بينما بلغت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية في فترة تنفيذ الاتفاقية نحو 10.12٪، في حين بلغت نظيرتها في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية حوالى 8.93٪، بتحسن قدره نحو 1.19٪، جدول رقم (12).

ونخلص من ذلك الى ان تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر إيجابي على التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة وبشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية.

جدول رقم (**12**): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية والناتج المحلي الإجمالي بالمنطقة خلال الفترة (**2000–2013**).

البيان / الفترة	الفترة (**1**) 2000–2004	الفترة (**2**) 2005–2013	الفترة (**3**) 2005–2010	الفترة (**4**) 2011–2013	التغير السنوي: التغير بين الفترتين (**2**)، (**1**)	التغير السنوي: التغير بين الفترتين (**4**)، (**3**)
الصادرات البينية/ إجمالي الصادرات (٪)	**8.93**	**10.12**	**10.39**	**9.84**	**1.193**	**(0.55)**
الواردات البينية/ إجمالي الواردات (٪)	**12.2**	**14.61**	**14.85**	**14.43**	**2.414**	**(0.42)**
التجارة البينية/ التجارة الكلية (٪)	**10.28**	**11.89**	**12.14**	**11.66**	**1.615**	**(0.49)**

الارقام بين الاقواس قيمة سالبة.

المصدر: حسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2- أثر تنفيذ الاتفاقية على التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة: تبين ان اثر الاتفاقية تباين بين دولة وأخرى، بين الأثر الإيجابي والاخر السلبى، اما الدول التي تحسنت أهمية تجاراتها الخارجية البينية الكلية مع بقية الدول الأعضاء في فترة تنفيذ الاتفاقية عن نظيرتها في الفترة قبل تنفيذها شملت خمس دول هي كل من العراق، السعودية، مصر، قطر، والسودان بتحسن قدر بنحو 3.31٪، 2.68٪، 2.37٪، 1.09٪، 0.05٪ لكل منها على الترتيب، بينما اثرت الاتفاقية سلباً على أهمية التجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية للدول الباقية، وكانت اهم الدول التي انخفضت أهمية

تجاراتها الخارجية البينية الكلية في تجاراتها الكلية (1٪ فاكثر) كل من عمان، الكويت، لبنان، والأردن حيث انخفضت بنحو 1.52٪، 1.18٪، 1.1٪، 1.05٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فكان الانخفاض اقل من 1٪، وشملت كل من الدول الامارات، البحرين، تونس، الجزائر، سوريا، ليبيا، المغرب، اليمن، وفلسطين، جدول رقم (13).

جدول رقم (14): اثار التطورات الإقليمية على الأهمية النسبية للصادرات البينية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 –2013).

البيان / الدولة	الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية				التغير السنوي	
	الفترة (1) 2004-2000	الفترة (2) 2013-2005	الفترة (3) 2010-2005	الفترة (4) 2013-2011	التغير بين الفترتين (2)، (1)	التغير بين الفترتين (4)، (3)
الاردن	4.81	3.06	4.36	3.18	(1.75)	(0.15)
الامارات	17.57	16.60	177.41	16.46	(0.97)	0.18
البحرين	2.89	3.14	12.70	3.34	0.25	(0.25)
تونس	2.60	1.87	14.45	2.06	(0.73)	(0.24)
الجزائر	2.50	2.30	56.73	2.15	(0.19)	0.20
السعودية	34.24	38.95	229.77	39.95	4.72	(1.27)
السودان	1.59	1.31	8.60	1.03	(0.28)	0.35
سوريا	6.01	4.97	11.24	6.68	(1.04)	(2.18)
العراق	3.39	2.02	41.54	1.54	(1.37)	0.61
عمان	6.28	5.71	27.79	5.83	(0.57)	(0.15)
قطر	3.50	4.78	46.13	2.31	1.28	3.15
الكويت	2.72	2.37	62.98	2.52	(0.35)	(0.20)
لبنان	2.15	1.71	2.96	1.82	(0.44)	(0.13)
ليبيا	2.06	1.38	43.45	1.70	(0.68)	(0.40)
مصر	4.23	7.83	23.13	7.21	3.60	0.79
المغرب	1.38	0.88	15.06	0.86	(0.50)	0.03
اليمن	1.27	1.02	6.24	1.28	(0.24)	(0.32)
فلسطين	0.82	0.09	0.86	0.11	(0.73)	(0.03)

الرقم بين الاقواس قيمة سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

اما بالنسبة لتأثير الاتفاقية على الصادرات البينية الكلية للدول الأعضاء، فقد تبين تحسن في الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية بالنسبة لأربع دول هي السعودية، مصر، قطر، والبحرين، بتحسن قدره نحو 4.72٪، 3.6٪، 1.28٪، 0.25٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض، وكانت اهم الدول التي انخفضت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية (1٪ فاكثر) كل من الأردن، العراق، وسوريا بانخفاض قدره نحو 1.75٪، 1.37٪، 1.04٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من (انخفاض اقل من 1٪)، وشملت كل من الامارات، تونس، الجزائر، السودان، عمان، لبنان، الكويت، ليبيا، المغرب، اليمن، وفلسطين، جدول رقم (14).

اما بالنسبة لتأثير الاتفاقية على الواردات البينية الكلية للدول الأعضاء، فقد تبين تحسن هذه الأهمية بالنسبة لسبعة دول في مقدمتها العراق، بتحسن قدره نحو 8.18٪، ثم مصر بنحو 1.08٪، ثم تأتى بعد ذلك دول قطر، السعودية، الامارات، السودان، وفلسطين بتحسن قدره نحو 0.89٪، 0.69٪، 0.42٪، 0.39٪، 0.01٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض في الأهمية النسبية لوارداتها البينية الكلية في وارداتها الكلية، في مقدمتها (انخفاض 1٪ فاكثر) كل من عمان، الكويت، لبنان، ليبيا، تونس، واليمن بانخفاض قدره نحو 2.54٪، 2.07٪، 1.81٪، 1.19٪، 1.15٪، 1.1٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فعانت من انخفاض (اقل من 1٪) في أهمية وارداتها البينية الكلية في وارداتها الكلية في فترة تنفيذ الاتفاقية، وشملت كل من الدول الأردن، البحرين، الجزائر، سوريا، والمغرب، جدول رقم (15).

استنتاج: من خلال دراسة أثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بالمنطقة وللدول الاعضاء يمكن استنتاج بعض النتائج كالآتي:

- تبين ان (3) دول فقط هي التي ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية وكذلك ارتفعت الواردات البينية الكلية في الواردات الكلية في فترة تنفيذ الاتفاقية عن مثيلتها في الفترة السابقة لها وهذه الدول هي كل من السعودية، فطر، ومصر.
- بينما انخفضت كلا الاهميتين في فترة تنفيذ الاتفاقية عن مثيلتها في الفترة السابقة في (10) دول هي كل من هي سوريا، الأردن، تونس، الجزائر، عمان، ليبيا، الكويت، لبنان، المغرب، واليمن.
- وهناك دولة واحدة هي البحرين التي ارتفعت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية بينما انخفضت وارداتها البينية الكلية في وارداتها الكلية عند المقارنة بين الفترتين.
- اما الدول الباقية وعددها (4) دول وهي كل من الامارات، السودان، العراق، وفلسطين تعتبر الدول التي ارتفعت أهمية وارداتها البينية الكلية في وارادتها الكلية في حين انخفضت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية عند المقارنة بين الفترتين.
- وفى المجمل تحسنت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية لعدد (5) دول هي كل من العراق، السعودية، مصر، قطر، والسودان، بينما انخفضت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية لعدد (13) دولة، هي كل من الجزائر، البحرين، الامارات، فلسطين، المغرب، سوريا، اليمن، ليبيا، تونس، الأردن، لبنان، الكويت، وعمان، وكان تأثير الارتفاعات اكبر من تأثير الانخفاضات مما اثر ايجابياً على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية للمنطقة ككل، وارتفعت هذه الاهمية بنحو 1.615٪ خلال الفترة (2013-2005) بالمقارنة بالفترة (2004-2000) يعنى ان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اثرت إيجابيا على التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة، وان كان هذا التحسن لايزال ضعيفاً.

جدول رقم (14): اثار التطورات الإقليمية على الأهمية النسبية للصادرات البينية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 -2013).

البيان / الدولة	الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية				التغير السنوي	
	الفترة (1) 2004-2000	الفترة (2) 2013-2005	الفترة (3) 2010-2005	الفترة (4) 2013-2011	التغير بين الفترتين (2)، (1)	التغير بين الفترتين (4)، (3)
الاردن	4.81	3.06	4.36	3.18	(1.75)	(0.15)
الامارات	17.57	16.60	177.41	16.46	(0.97)	0.18
البحرين	2.89	3.14	12.70	3.34	0.25	(0.25)
تونس	2.60	1.87	14.45	2.06	(0.73)	(0.24)
الجزائر	2.50	2.30	56.73	2.15	(0.19)	0.20
السعودية	34.24	38.95	229.77	39.95	4.72	(1.27)
السودان	1.59	1.31	8.60	1.03	(0.28)	0.35
سوريا	6.01	4.97	11.24	6.68	(1.04)	(2.18)
العراق	3.39	2.02	41.54	1.54	(1.37)	0.61
عمان	6.28	5.71	27.79	5.83	(0.57)	(0.15)
قطر	3.50	4.78	46.13	2.31	1.28	3.15
الكويت	2.72	2.37	62.98	2.52	(0.35)	(0.20)
لبنان	2.15	1.71	2.96	1.82	(0.44)	(0.13)
ليبيا	2.06	1.38	43.45	1.70	(0.68)	(0.40)
مصر	4.23	7.83	23.13	7.21	3.60	0.79
المغرب	1.38	0.88	15.06	0.86	(0.50)	0.03
اليمن	1.27	1.02	6.24	1.28	(0.24)	(0.32)
فلسطين	0.82	0.09	0.86	0.11	(0.73)	(0.03)

الرقم بين الاقواس قيمة سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

(ب) تأثير التطورات السياسية بالدول العربية

1- أثر التطورات السياسية بالدول العربية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة: شهدت الفترة (2011-2013) بعض التطورات السياسية في عدد من الدول العربية ومن ثم اثرت على هذه الدول بصفة خاصة، وعلى المنطقة العربية بصفة عامة، حيث تبين انها أثرت سلبياً على التجارة الخارجية البينية الكلية

بالمنطقة، حيث بلغت نحو 11.66٪ في هذه الفترة، بانخفاض قدره نحو 0.49٪ عن الفترة السابقة لهذه التطورات (2010-2005)، وكان هذا التأثير السلبى اكبر على الصادرات البينية الكلية من نظيره على الواردات البينية الكلية، حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية في الفترة (2013-2011) نحو 9.84٪، بانخفاض قدره نحو 0.55٪ عن مثيله في فترة المقارنة (2010-2005)، في حين بلغت الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في الواردات الكلية في الفترة (2013-2011) نحو 14.43٪، بانخفاض قدره نحو 0.42٪ عن نظيرتها في الفترة (2010-2005)، ويشير ذلك الى ان تأثير التطورات السياسية كان سلبياً على الصادرات البينية الكلية بدرجة اكبر من نظيره على الواردات البينية الكلية، وتشير النتائج السابقة الى ان التطورات السياسية في بعض الدول العربية كان لها اثر سلبى على التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة ولشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية، جدول رقم (12).

2- أثر التطورات السياسية بالدول العربية على التجارة الخارجية البينية الكلية للدول الأعضاء بالمنطقة:

تباينت اثر التطورات السياسية ببعض الدول العربية على التجارة الخارجية البينية الكلية بين دولة وأخرى، وفى حدتها، اما الدول التي لم تتأثر سلباً بهذه التطورات شملت عشر دول، في مقدمتها (تحسن 1٪ فاكثر) دولتي الامارات، وقطر، حيث حققت تحسناً في الأهمية النسبية لتجاراتها الخارجية البينية الكلية في تجاراتها الكلية بنحو 1.15٪، 1.47٪ لكل منها على الترتيب، ثم تأتى بعد ذلك دول كل من السعودية، السودان، عمان، ليبيا، والمغرب، بينما اثرت التطورات السياسية سلباً على بعض الدول الأعضاء بالمنطقة على أهمية التجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الكلية، في مقدمتها (انخفاض 1٪ فاكثر) دولتي سوريا، والعراق، حيث انخفضت بنحو 1.47٪، 1.04٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت اقل الدول تأثراً دول كل من تونس، الكويت، لبنان، وفلسطين، جدول رقم (13).

اما بالنسبة لتأثير التطورات السياسية على الصادرات البينية الكلية للدول الأعضاء، فقد تبين تحسن في الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية بالنسبة لسبع دول في مقدمتها قطر (1٪ فاكثر) بتحسن قدره نحو 3.15٪، يليها في المراكز من الثاني حتى السابع (أقل من 1٪) دول كل من مصر، العراق، السودان، الجزائر، الامارات، والمغرب، بتحسن قدره نحو 0.79٪، 0.61٪، 0.35٪، 0.2٪، 0.18٪، 0.03٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض، وكانت اهم الدول التي انخفضت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية (1٪ فاكثر) كل من السعودية وسوريا بانخفاض قدره نحو 1.27٪، 2.18٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض (اقل من 1٪)، وشملت كل من فلسطين، لبنان، الأردن، عمان، الكويت، تونس، البحرين، اليمن، وليبيا جدول رقم (14).

اما بالنسبة لتأثير التطورات السياسية على الواردات البينية الكلية للدول الأعضاء، فقد تبين تحسن هذه الأهمية بالنسبة لعشر دول في مقدمتها الامارات والسعودية (1٪ فاكثر) بتحسن قدره نحو 2.16٪، 1.93٪ لكل منها على الترتيب، ثم مصر بنحو 1.08٪، يليهما في المراكز من الثالث حتى العاشر(أقل من 1٪) دول كل من عمان، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب، الكويت، لبنان، وفلسطين، بتحسن قدره نحو 0.55٪، 0.48٪، 0.43٪، 0.39٪، 0.13٪، 0.12٪، 0.03٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض، وكانت اهم الدول التي انخفضت أهمية وارداتها البينية الكلية في وارداتها الكلية (1٪ فاكثر) كل من العراق، البحرين، واليمن بانخفاض قدره نحو 2.8٪، 1.13٪، 1.13٪ لكل منها على الترتيب، اما بقية الدول فقد عانت من انخفاض (اقل من 1٪)، وشملت كل من الأردن، قطر، تونس، السودان، وسوريا، جدول رقم (15).

استنتاج: من خلال دراسة اثار التطورات السياسية بالدول العربية على التجارة الخارجية البينية الكلية وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية بالمنطقة وللدول الاعضاء يمكن استنتاج بعض النتائج كالآتي:

- تبين ان (4) دول فقط هي التي ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في الصادرات الكلية وكذلك ارتفعت الواردات البينية الكلية في الواردات الكلية في فترة تنفيذ الاتفاقية عن مثيلتها في الفترة السابقة لها وهذه الدول هي الامارات، الجزائر، قطر، ومصر.

- بينما انخفضت كلا الاهميتين في فترة تنفيذ الاتفاقية عن مثيلتها في الفترة السابقة في (5) دول هي كل من الاردن، البحرين، تونس، سوريا، واليمن.
- وهناك (3) دول هي كل من السودان، قطر، والعراق ارتفعت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية، بينما انخفضت وارداتها البينية الكلية في وارداتها الكلية عند المقارنة بين الفترتين.
- اما الدول الباقية وعددها (6) دول وهي كل من السعودية، عمان، الكويت، لبنان، ليبيا، وفلسطين هي الدول التي ارتفعت أهمية وارداتها البينية الكلية في وارادتها الكلية في حين انخفضت أهمية صادراتها البينية الكلية في صادراتها الكلية عند المقارنة بين الفترتين.
- وفى المجمل تحسنت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية لعدد (7) دول هي كل من قطر، مصر، العراق، السودان، الجزائر، الامارات، والمغرب، بينما انخفضت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية لعدد (11) دولة، هي كل من فلسطين، لبنان، الأردن، عمان، الكويت، تونس، البحرين، اليمن، ليبيا، السعودية، وسوريا، وكان تأثير الانخفاضات اكبر من تأثير الارتفاعات مما اثر سلبياً على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية للمنطقة ككل، وانخفضت هذه الاهمية بنحو 0.49٪، مما يعنى ان التطورات السياسية بالدول العربية خلال الفترة (2011–2013) بالمقارنة بالفترة (2005–2010) اثرت سلبياً على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة.

جدول رقم (15): اثار التطورات الإقليمية على الأهمية النسبية للواردات البينية للدول الأعضاء بالمنطقة كمتوسط للفترة (2000 –2013).

البيان / الدولة	الأهمية النسبية للواردات البينية في إجمالي التجارة الكلية				التغير السنوي	
	الفترة (1) 2004–2000	الفترة (2) 2013–2005	الفترة (3) 2010–2005	الفترة (4) 2013–2011	التغير بين الفترتين (2)، (1)	التغير بين الفترتين (4)، (3)
الاردن	7.08	6.76	13.75	6.92	(0.32)	(0.21)
الامارات	13.30	13.72	135.59	11.98	0.42	2.16
البحرين	6.24	5.45	11.07	6.35	(0.79)	(1.13)
تونس	3.33	2.18	18.97	2.44	(1.15)	(0.33)
الجزائر	2.00	1.94	30.03	1.56	(0.06)	0.48
السعودية	11.59	12.27	89.51	10.73	0.69	1.93
السودان	2.39	2.79	8.79	3.07	0.39	(0.35)
سوريا	2.83	2.76	14.06	3.35	(0.07)	(0.74)
العراق	4.78	12.96	34.77	15.21	8.18	(2.80)
عمان	10.52	7.99	15.42	7.41	(2.54)	0.71
قطر	3.54	4.44	19.95	4.65	0.89	(0.26)
الكويت	6.56	4.48	20.46	4.38	(2.07)	0.13
لبنان	4.46	2.65	13.48	2.55	(1.81)	0.12
ليبيا	2.95	1.76	19.36	1.31	(1.19)	0.55
مصر	6.86	7.94	42.22	7.59	1.08	0.43
المغرب	6.54	5.98	31.08	5.67	(0.56)	0.39
اليمن	5.02	3.92	7.89	4.82	(1.10)	(1.13)
فلسطين	0.02	0.03	3.16	0.01	0.01	0.03

الرقم بين الاقواس قيمة سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ويمكن استخلاص مجمل تأثير التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والدول الأعضاء بالمنطقة، والتي تشمل تأثير تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ بداية عام 2005 وتأثير التطورات السياسية التي حدثت ببعض الدول العربية خلال الفترة (2011–2013) في الآتي:

- (4) دول فقط هي كل من قطر، العراق، السودان، ومصر تأثرت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية لكل منها ايجابياً بمجمل التطورات الإقليمية بالمنطقة، فتأثرت ايجابياً بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولم تتأثر سلبياً بالتطورات السياسية بالمنطقة، وشهدت التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منها تحسناً مع بقية الدول العربية الاعضاء بالمنطقة.

- (10) دول وهي كل من فلسطين، لبنان، الأردن، عمان، الكويت، تونس، البحرين، اليمن، ليبيا، وسوريا تأثرت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية لكل منها سلبياً بمجمل التطورات الإقليمية بالمنطقة، فتأثرت سلباً بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك تأثرت سلبياً بالتطورات السياسية بالمنطقة، وبالتالي تأثرت التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منها مع بقية الدول العربية سلبياً بمجمل التطورات الإقليمية.
- يؤخذ في الاعتبار ان للتطورات الإقليمية تأثيرات مختلفة على الصادرات والواردات البينية الكلية لبعض الدول الأعضاء بالمنطقة، فقد تتأثر الواردات البينية الكلية لدولة عضو، كنتيجة لتأثر الصادرات البينية الكلية لدولة عضو أخرى بهذه التطورات.

سادساً: المعوقات التي تواجه تنمية التجارة البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

من خلال النتائج التي توصل اليها البحث، يمكن التوصل الى بعض المعوقات التي تواجه تنمية التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

1- **انخفاض تنوع السلع بالصادرات للدول الأعضاء:** حيث لاتزال تنوع السلع بالصادرات بعيده عن تحقيق مستويات متوسطة من التنوع (0.5)، فيما عدا دول تونس، مصر، والامارات التي سجل بها مؤشر التنوع في الصادرات حوالي 0.53، 0.54، 0.55 لكل منها على الترتيب، في حين بلغ مؤشر التنوع للمنطقة نحو 0.686، مما يبرز مشكلة ضعف وتشابه الهياكل الاقتصادية والخلل في الهياكل الإنتاجية العربية، مما يؤثر سلباً على نمو التجارة البينية العربية.
2- **وجود درجة عالية من التركز في الصادرات:** وقد ظهر ذلك في تسع دول، في مقدمتها العراق، حيث بلغ قيمة المؤشر نحو 0.981، يليها ليبيا بنحو 0.812، وبلغ متوسط قيمة مؤشر التركز للمنطقة بنحو 0.374، وانحسار التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة في عدد قليل من الدول العربية، اذ تركزت حوالي 76.1٪ منها في 8 دول في مقدمتها المملكة العربية السعودية بنحو 25.6٪ والإمارات بنحو 15.2٪.
3- **اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج:** حيث قدر متوسط مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للتجارة البينية الكلية بالمنطقة بنحو 8٪، أي ان درجة اعتماد الدول العربية على بعضها ضعيفة، وبالتالي اغلب اعتمادها في سد احتياجاتها على الخارج، حيث يمثل الوقود المعدني والمعادن الأخرى نحو 27.36٪ من إجمالي التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة.
4- **تأثر التجارة البينية بالمنطقة بالتطورات الإقليمية:** حيث اثرت التطورات السياسية ببعض الدول العربية سلباً على التجارة البينية الكلية للمنطقة، فقد انخفضت بنحو 0.49٪ في الفترة (2011-2013) عن نظيرتها في الفترة (2005-2010)، واختلف تأثير هذه التطورات من دولة لأخرى، ودولتين فقط هما قطر ومصر لم تتأثر أهمية التجارة البينية لكل منهما مع بقية الدول العربية.
5- **اختلاف الدول في المكاسب والخسائر من تنفيذ الاتفاقية:** حيث تبين من نتائج البحث ان دول العراق، السعودية، مصر، قطر، والسودان حققت مكاسب بزيادة أهمية تجارتها البينية مع غيرها من الدول بالمنطقة بنحو 3.31٪، 2.68٪، 2.36٪، 1.09٪، 0.05٪ لكل منها على الترتيب، بينما انخفضت أهمية التجارة البينية مع الدول الأخرى الأعضاء بالمنطقة بالنسبة لكل من عمان، الكويت، لبنان، والأردن بنحو 52.1٪، 1.18٪، 1.1٪، 1.05٪ على الترتيب، مما يؤدى الى لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات من الدول الأعضاء، ويعرقل تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع.

ويمكن اقتراح بعض الوسائل للتغلب على معوقات تنمية التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة كالآتي:

(1) **التنسيق بين الدول الأعضاء بالمنطقة في الإنتاج:** حتى يمكن زيادة تنوع السلع المصدرة للدول الأعضاء، وذلك باهتمام الدول العربية بدراسات الميزة النسبية والتخصص لمختلف المنتجات، حتى يمكن لهذه

الدول إعادة النظر في شكل توزيع مواردها الاقتصادية، بما يسمح بالتخصص الذي يُعّد أساس التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي، وتوجيه السياسات الاقتصادية من اجل التنسيق في مجالات الإنتاج، والتخصص في إنتاج منتجات معينة في دولة أو عدة دول عربية وفقاً للميزة نسبية في إنتاجها، والذي سيؤدى الى تقسيم العمل بين البلدان العربية وتخفيف حدة التنافس في الأسواق العربية.

(2) **تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية**: للتغلب على مشكلة تركز التجارة البينية في بعض الدول، واتساع حركة التجارة البينية لكافة الدول، يجب تسهيل حركة النقل وفي مقدمتها وسائل النقل البري والبحري، والاتصالات خاصة وسائل النقل بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بينهما ضعيفة ومتدنية، بالإضافة الى تسهيل حركة الترانزيت بين الدول العربية، مما يمكنه خل مشكلة ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا.

(3) **العمل على تطوير قواعد المنشأ**: وذلك وفقاً لمعيار المكون العربي المشترك لتنمية التجارة العربية البينية، حيث يمكن على سبيل المثال تحرير السلعة طالما بلغت نسبة المكون العربي المشترك حوالي 50٪ في حالة مشاركة دولتين عربيتين في إنتاجها، بحيث ترتفع النسبة إلى 75٪ إذا ما أزداد عدد الشركاء في الإنتاج إلى ثلاثة دول عربية أو أكثر. وقد يؤدي هذا الاقتراح إلى تركيز صناعات المكونات الوسيطة وفقاً للقدرة التنافسية لكل دولة عربية على حدة، وبما يساعد على تحرير التجارة العربية في ظل التنوع والاحتياج المتبادل، وفي ضوء خريطة جديدة لتقسيم الإنتاج والعمل العربي وفقاً للمزايا النسبية للدول العربية، يضاف الى ذلك تصنيف وتبويب السلع العربية وفق النظام المنسق، واقتراح قائمة للسلع المعفاة من الضرائب الجمركية وفئات الرسوم الجمركية على ما تبقى من سلع، حيث انعدم الاتفاق على قواعد المنشأ له انعكاسات سلبية على تحرير التجارة البينية العربية، ويزيد من الاستثناءات، وأيضا يعرقل القطاع الخاص من الإسهام في التجارة البينية، حيث أن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها توظيفا في خدمة التكامل الاقتصادي العربي.

(4) **توفير المعلومات والشفافية**: حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصراً أساسياً في عملية تنفيذ المنطقة، هذا الغياب بنجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة.

(5) **انشاء لجنة طوارئ للتعامل مع التطورات الإقليمية**: وذلك للتغلب على المشكلات الطارئة التي تعترض اقتصاداتها الدول الأعضاء، والتنسيق بين هذه الدول في وضع خطط لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تنشأ نتيجة التطورات او الكوارث وغيرها، وانعكاساتها على حركة التجارة البينية العربية، وذلك للحد من اثارها السلبية.

يضاف الى ما سبق الإجراءات والتطورات التي اخذتها الجهة المختصة بالاتفاقية لتنشيط التجارة الخارجية البينية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1]، ومنها:

حدثت عدة إجراءات منذ عام 2013، وما بعدها بهدف تنشيط التجارة البينية بالمنطقة وإزالة المعوقات التي تحول دون زيادة التجارة البينية، وكانت اهم هذه الإجراءات ما يلي:

1- دعوة القطاع الخاص الى المشاركة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تتخذها اى من الدول الأعضاء.
2- استمرار الدول العربية بمتابعة اعتماد المواصفة الدولية في حالة عدم وجود مواصفة عربية موحدة، وتنفيذ برامج الدعم الفني وبناء قدرات الدول العربية الأقل نمواً في المنطقة، واستكمال البرامج الخاصة بها.
3- تطوير المفاوضات في تحرير تجارة الخدمات والتي بدأت في عام 2003، وتسريع الوصول الى إنجازات ملموسة في تحريرها من خلال وضع جدول زمني لاستكمال المفاوضات.
4- توحيد نظم الإجراءات الجمركية والمعلومات والتعاون بين الإدارات الجمركية، وخاصة في الدول الأقل نمواً لتطويرها، واتمام التعاون الجمركي العربي.
5- استمرار التفاوض لاستكمال عضوية اليمن، وكذلك التفاوض مع الجزائر للتخلي عن القوائم السلعية المراد استثنائها من الإعفاءات.

الخلاصة والتوصيات:

أقامت الدول العربية العديد من الإجراءات والاتفاقات التي تهدف الى تنمية التجارة الخارجية البينية العربية، كان آخرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1998، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005، بهدف فتح الأسواق العربية، وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع، الا ان الواقع الفعلي يشير إلى تواضع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية إلى إجمالي التجارة الخارجية بالمنطقة، إذ لم تتجاوز تلك النسبة نحو 10.7٪ في عام 2013، ونحو 11.4٪ خلال الفترة (2005–2013)، مما يدل على تدنى وضآلة التجارة الخارجية البينية للمنطقة، ويستهدف البحث بصفة رئيسية دراسة وتحليل التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة، ومؤشرات كفاءتها، واثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة. وذلك خلال الفترة (2000 –2013). واعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، أهمها مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية، وقياس اثار التطورات الإقليمية على التجارة الخارجية البينية الكلية بالمنطقة.

وتمثلت اهم النتائج البحثية في الآتي: تزايد قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة بمعدل سنوي بلغ نحو 13.7٪، كما بلغ متوسط الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية بالنسبة للتجارة الخارجية الكلية بالمنطقة نحو 11.41٪، وكانت الاردن من أكثر الدول الاعضاء في تركز تجارتها الخارجية مع دول المنطقة، بنحو 37٪، يليها دولة اليمن بنحو 25.9٪، وقد بلغ متوسط مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي بالمنطقة نحو 8٪، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية حوالى 8.26٪، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من هذه التجارة نحو 114.1 دولار، يمثل حوالى 3.96٪ من نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية الكلية لدول المنطقة، وبلغ مؤشر التنوع للمنطقة نحو 0.686، واتضح وجود درجة عالية من التركز في الصادرات في تسع دول، في مقدمتها العراق حيث بلغ قيمة المؤشر نحو 0.981، يليها ليبيا بنحو 0.812، في حين كانت سوريا اقل الدول في مؤشر التركز بنحو 0.137، ثم المغرب بنحو 0.157،. كما قدر متوسط قيمة مؤشر التركز بالنسبة للمنطقة بنحو 0.374. وقد انحسرت التجارة الخارجية البينية الكلية للمنطقة في عدد قليل من الدول العربية الأعضاء، اذ تركزت حوالي 76.1٪ منها في 8 دول في مقدمتها المملكة العربية السعودية بنحو 25.6٪، يليها دولة الإمارات بنحو 15.2٪، وان أربع دول فقط هي قطر العراق والسودان ومصر لم تتأثر بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية في التجارة الخارجية الكلية بمجمل التطورات الإقليمية بالمنطقة، في حين تأثرت عشر دول سلباً بمجمل التطورات الإقليمية بالمنطقة وبالتطورات السياسية بالمنطقة، هي كل من فلسطين، لبنان، الأردن، عمان، الكويت، تونس، البحرين، اليمن، ليبيا، وسوريا.

وفى ضوء هذه النتائج البحثية يوصى البحث بالآتي: (1) التنسيق بين الدول الأعضاء بالمنطقة في الإنتاج، والسياسات الاقتصادية، والتخصص في إنتاج منتجات معينة في دولة أو عدة دول عربية وفقاً للميزة النسبية في إنتاجها، كذلك تقسيم العمل بين البلدان العربية وتخفيف حدة التنافس في الأسواق العربية، (2) تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية للتغلب على مشكلة تركز التجارة البينية في بعض الدول، وفي مقدمتها وسائل النقل البري والبحري، والاتصالات، خاصة وسائل النقل بين المشرق والمغرب، (3) العمل على تطوير قواعد المنشأ بزيادة نسبة المكون العربي المشترك حوالي 50٪ في حالة مشاركة دولتين عربيتين في إنتاجها، بحيث ترتفع النسبة إلى 75٪ إذا ما أزداد عدد الشركاء في الإنتاج إلى ثلاثة دول عربية أو أكثر بما يساعد على تحرير التجارة العربية في ظل التنوع والاحتياج المتبادل، (4) اقتراح قائمة للسلع المعفاة من الضرائب الجمركية وفئات الرسوم الجمركية على ما تبقى من سلع، حيث انعدم الاتفاق على قواعد المنشأ له انعكاسات سلبية على تحرير التجارة البينية العربية، ويزيد من الاستثناءات، (5) توفير المعلومات والشفافية حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، فيما يخص كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصراً أساسياً في عملية تنفيذ المنطقة، (6) انشاء لجنة طوارئ للتعامل مع التطورات الإقليمية وذلك للتغلب على المشكلات الطارئة التي تعترض اقتصاداتها الدول الأعضاء، والتنسيق بين هذه الدول في وضع خطط لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تنشأ نتيجة التطورات او الكوارث وغيرها، وانعكاساتها على حركة التجارة البينية العربية، وذلك للحد من اثارها السلبية.

كلمات مفتاحية: التجارة الخارجية العربية، الاقتصاد العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المراجع

أ- مراجع باللغة العربية:

1- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، أعداد مختلفة.

2- جامعة الدول العربية، مؤتمر مستقبل التجارة العربية ـ التحديات والفرص، تقييم التجارة العربية البينية، فبراير 2003.

3- جلال عبد الفتاح الملاح (دكتور): عدم الثبات والتركيز السلعي للصادرات الزراعية، المؤتمر الدولي السابع للإحصاء والحسابات العملية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، 1982.

4- رانيا أحمد محمد أحمد: دراسة اقتصادية للاكتفاء الذاتي لاهم السلع الغذائية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طنطا، 2006.

5- رسلان خضور (دكتور): تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية ـ حالة سورية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، دمشق، سوريا، 2006.

6- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: " اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2013.

7- صلاح محمد زين الدين (دكتور): أثر المشروعات المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة 20-22 نوفمبر 1997.

8- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والانتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2015.

9- مراد زكى موسى (دكتور)، محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية-الوضع الراهن وافاق المستقبل، مجلة كلية الزراعة بكفر الشيخ، مجلد (40)، العدد الثاني، يونيو 2014.

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، التجارة الزراعية العربية البينية والأساليب المقترحة لتنميتها، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، بيروت، لبنان، 1994.

ب_ مراجع باللغة الإنجليزية:

11- Ali A. Bolbol and Ayten M. Fatheldin: Intra - Arab Exports and Direct Investment an Empirical – Arab Monetary, Fund - Abu Dhabi, June 2005.

12- Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare?, American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).

13- Dr.Imed Liman, Dr.Adil Abdalla: Inter – Arab Trade and Potential "Success of AFTA ", The Arab Planning Institute, 1998.

14- The World Bank, Development Indicators, 2006, the United States of America, 1st Printing, April 2006, PP282 -284.

The Total Foreign Intra-Trade Indicators of Great Arab Free Trade Area and its Efficiency in Light of the Current Regional Variables

Dr. **Soliman, S. A.A.**

Agricultural Research Center, Agricultural Economics Research Institute,

SUMMARY

Arab states have established many of the agreements aimed at the development of the total foreign intra- trade Arab. The last of which was the Convention on the Greater Arab Free Trade Area in 1998, which entered the implementation to come into effect in 2005, with a view

to opening the Arab markets, eliminating tariff and non-tariff barriers obstacles, facilitate transit and transportation of goods, which is reflected in the development of intra-Arab trade and growth. However, in spite of the Arab efforts to free trade and development, the fact refers to humility relative importance total foreign intra- trade to total foreign trade in the region. As it did not exceed that percentage to 10.7% in year 2013 and about 11.4% during the period (2005-2013). The most research results as following: the average value of the total foreign intra- trade Arab mounted about 121.77 billion dollars. In addition, has increased at an average annual rate of about 13.7%. While the average value of the total intra- exports by about 62.23 billion dollars. And has increased at a rate an annual rate of about 13.6%, while the average value of total intra-imports about 59.54 billion dollars, has increased at an average annual rate of about 13.9%, and the average relative importance total intra- foreign trade for total foreign trade in the region by about 11.41%, and reached about 10.7% in 2013. Moreover, found that the State of Jordan was more Member States in focus foreign trade with countries of the region, estimated at 37%, followed by State of Yemen in the second position to the value of about 25.9 percent, and an estimated average economic vulnerability index in the region by about 8%. As the indicator of the degree of economic stability in the total foreign intra-trade about 8.26%, and the average per capita of this trade at about 114.1 dollars, representing about 3.96% of the total per capita of total foreign trade of the region. Qatar, Egypt were not affected by relative importance intra-trade in total overall regional developments in the region. Affecting positively the implementation of the Convention on the Greater Arab Free Trade Area, and negatively affected by political developments in the region, the total foreign intra-trade improvement, with the rest of the Arab member countries in the region. While were three countries Syria, Yemen, and Jordan affected by relative importance total foreign intra-trade in foreign trade in each of the overall regional developments in the region. As well, as affecting negatively affected the implementation of the Convention on the Greater Arab Free Trade Area, political developments in the region, and thus affected by total intra- foreign trade for each of them with the rest of the Arab countries adversely affected overall developments Regional. In the light of the research results, can recommended as the following: (1) Coordination between member States in the area of production, and economic policies in order to do so. Specialization in the production of certain products in a state or several Arab countries in accordance with comparative advantage in production and to the division of labor between the Arab countries and reduce competition in the Arab markets. (2) To facilitate the movement of trade between Arab countries to overcome the problem of focusing on bilateral trade in some States. In particular, the means of land and sea transport, communications and special means of transportation between the East and the West, which makes trade between them, is low and declining. (3) Work on the development of rules of origin, the proportion of the joint Arab about 50% in the case of the participation of two Arab in production. To increase the ratio to 75% if the number of partners in production to three Arab countries or more, including help for the liberation of Arab trade in light of the diversity of mutual need.